هل وُجِدت المدارس الأهلية لأجل رسالة تعليمية سامية أم للربح المادي؟

لماذا لا تؤدي مكاتب التربية دورها الرقابي على التعليم الخاص؟

"الأمناء" تقرير/ د. الخضر عبدالله:

منذ أن بدأت المدارس الأهلية والخاصة في عموم المحافظات بالانتشار في الحارات والأزقة، ظهرت سلبيات جديدة لم تعرفها العملية التعليمية في البلد، وبدلا من أن توفر هذه المدارس حلولاً لبعض المشاكل التعليمية في المدارس العامة أضافت مشاكل إضافية، رغم مساهمتها في التخفيف من بعض السلبيات التي يعاني منها النظام التعليمي عموما.

ووجود المدارس الخاصة والأهلية هي إحدى طرق مواجهة مشكلة ازدحام المدارس الحكومية وتدني الخدمات فيها، وفي العام ١٩٩٥م شجعت الدولة الاستثمار أمام القطاع الخاص في مجال التعليم كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي، ولكن يبقى السؤال: هل وُجِدَت هذه المدارس من أجل رسالة تعليمية واضحة وسامية أم أن الأمر يقتصر على ربح مادي له ركيزتان أساسيتان الأولى الفكرة الراسخة في أذهان الآباء بأن المدارس الخاصة تعطي تعليما مجودا فعلا، والثانية استغلال الطاقات الشبابية في العمل بأجور زهيدة وجهود مضاعفة؟!

البحث عن جودة التعليم بالنسبة لأولياء أمور الطلبة

هناك تباين في دوافع انجذاب كثير من أولياء أمور الطلاب نحو إلحاق أبنائهم في المدارس الأهلية والخاصة، فهناك من يبحث عن جودة التعليم والخدمة التعليمية، وهناك من يبحث عن نوع خاص من التعليم والتربية التي يرغب بتنشئة أبنائه عليها، فيما هناك من لا يبحث عن هذا ولا ذاك، ولا تتعدى دوافعه سقف التفاخر في إلحاق أبنائه بمدرسة خاصة، تضم أبناء النخبة القادرة على دفع مبالغ طائلة، بغض النظر عن نوعية التعليم الذي يحصل عليه أبناؤها، أو طبيعة القيم التي يمكن أن يكتسبوها.

مدارس أهلية عبارة عن شقق

ويقول المواطن هاني مقصم بأن "غالبية المدارس الخاصة عبارة عن شقق غير ملائمة للدراسة، ولا توجد فيها ساحات واسعة وكافية". مشيرا إلى "غلبة طابع العلاقات الاجتماعية في سياساتها التعليمية، أكثر من تطبيقها للنظم واللوائح التعليمية".

وأضاف مقصم: "القضية فيها نوع من الحيادية، حيث يرى بأن التعليم الأهلي والخاص، من حيث المبدأ يعتبر إضافة نوعية، ورابطا حقيقيا بين رأس المال والمجتمع؛ لأن الاستثمار في التعليم يقدم خدمات كبيرة للمجتمع"، مستدركا بأن التعليم الخاص أصيب ببعض المظاهر السلبية، من حيث غلبة الطابع الربحي على جوانب العطاء التعليمي.

وقال: "إن هذا الخطأ تشارك فيه الجهات الرسمية أصحاب المؤسسات التعليمية، لعدم تطبيق الشروط اللازمة لفتح مثل هذه المشاريع، ومراقبة أدائها، حتى وصل الحال إلى افتتاح مدارس خاصة من قبل أشخاص لمجرد امتلاكهم للمبنى، وإن لم تتوفر فيهم أدنى المؤهلات التربوية".

مدارس خاصة والرواتب الزهيدة

أما إحدى المعلمات (لم تذكر اسمها) كانت تعمل في مدرسة خاصة، وقررت أخيراً ترك العمل كمدرسة فقد أبدت تذمرها من عملها في إحدى المدارس الخاصة، نتيجة السياسات السلبية التي تنتهجها إدارة هذه المدرسة، كاستغلال المدرسات بمرتبات زهيدة، والتدليل الزائد للطالبات، بحيث لا تستطيع المدرِّسة تطبيق أساليب التعليم الناجح، التي تمثل نصف العملية التربوية والتعليمية، من وجهة نظرها.

مدارس تضعف هيبة المدرسين

وأوضحت المعلمة بأن المدرس في المدارس الخاصة يشعر بأنها مجرد أداة، ولا قيمة له أمام التلاميذ، الأمر الذي يؤدي إلى استهتار الطالبات بالمدرسات أثناء الحصص، مشيرة إلى أنه ورغم أن الأجر الذي تحصل عليه المدرِّسات زهيد للغاية، يتم إرهاقهن بجدول حصص مزدحم يوميا، حيث تتنقل المدرسة بين عدد من الشعب والفصول الدراسية طوال اليوم، وكأنها مجرد آلة تلقي الدرس وتخرج لإلقاء درس آخر في فصل آخر، طيلة فترة الدوام، على عكس المدارس الحكومية التي يحدد فيها جدول مريح للمدرسات، كي يقمن بأداء عملهن بإتقان".

أولياء أمور بين خيارين

صدر أخيرا عن الإدارة العامة للتعليم الخاص والاهلي بوزارة التربية والتعليم، المتعلق بوقف زيادة الرسوم في المدارس الخاصة، ومع صدور هذا القرار إلا انه لا يزال في قلوب أولياء الأمور جروحاً كامنة، سببها عدم التزام مدراء المدارس الخاصة بهذا القرار.

وحول هذه القضية يقول أولياء أمور التلاميذ: "رغم التوجيه بقرار وقف الزيادة برسوم المدارس الخاصة وهذا القرار لم يجد فاعلية، حيث لم نرَ اثرا إيجابيا تجاه هذا القرار، ولم تلتزم كثير من المدارس بقرارات الوزارة، حيث طلب بعض مدراء المدارس الخاصة بإلزام أولياء التلاميذ زيادة في الرسوم الدراسية، وتم دفع الرسوم بزيادتها، ويأتي مطلب مدراء هذه المدارس برسوم مخالفة، لم يجعلها تحت المساءلة القانونية".

وقال أولياء أمور في أحاديثهم: "إن بعض المدارس الخاصة تضعنا بين خيارين، إما القبول بالرسوم الجديدة وإما توفير المقعد الدراسي لطالب آخر، وكلا الأمرين مر، فالأول مخالف لقرارات الوزارة، والثاني صعب التنفيذ في ظل الكثافات الطلابية الهائلة التي تشهدها كثير من المدارس، ولا سيما الحكومية منها". مؤكدين أن زيادة الرسوم شملت حتى الزي المدرسي والخدمات التعليمية التي تقدم، وفي كثير من الأحيان تكون أقل من العادية.

وأكدوا أن "كثيرا من المدارس الخاصة نهجها الربح المادي فقط، ولا تعير التعليم أي اهتمام، ورغم أن هذه المدارس تتقاضى رسوما باهظة عن الطالب الواحد تتراوح بين ٣٠٠ ألف ٣٥٠ ألف، إلا أن معظم معلميها لا تتجاوز رواتبهم ٤٠ ألفًا وأكثرهم ٥٠ ألفًا".

واختتم أولياء الأمور أحاديثهم: "إن كلفة دراسة الطالب في المدارس الخاصة تفوق كلفة طلاب الدراسات العليا في أي جامعة!".

■ أولياء أمور: المدارس الخاصة تضعنا في اختيار صعب إما دفع زيادة الرسوم أو نقل الطلاب

■ كثير من المدارس الخاصة نهجها الربح المادي فقط

■ مقصم: أكثر المدارس الخاصة عبارة عن شقق غير ملائمة للدراسة